**الموضوع الرابع**

**النظام البرلماني: النظام السياسي البريطاني أنموذجا**

إن النظام البرلماني في نشأ جلترا ثم انتقل الى العديد من الدول خاصة المستعمرات البريطانية منها ،و النظام البرلماني لايعني أن كل نظام يوجد فيه برلمان يسمي بالنظام البرلماني حيث أن الأنظمة الأخري فيها برلمان ،وعليه فإن المعيار الذي يميز النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة هو وجود سلطة تنفيذية مجزأة الي قسمين أحدهما الوزارة أو الحكومة و الأخر يمثله رئيس الدولة أو الملك و عليه لمعرفة النظام البرلماني نتطرق كمرحلة أولى الي دراسة النظام البرلماني من الجانب النظري من خلال تقديم تعريف له و نشأته و خصائصة الأساسية التي يقوم عليها. وكمرحلة ثانية نستعرض النموذج البريطاني كتطبيق للنظام البرلماني.

**خصائص النظام البرلماني**

النظام البرلماني يتميز بعدة خصائص تميزه عن الأنظمة السياسية الأخري، ومن خلال التعريف الذي سبق و تطرقنا إليه نستنتج أن النظام البرلملني يتميز بخاصيتين أساسيتين وهما:

ثنائية السلطة التنفيذية

كما يتميز النظام البرلماني بثنائية السلطة التنفيذية أي السلطة التنفيذية في الدولة مقسمة بين رئيس الدولة او رئيس الحكومة. أما عن رئيس الدولة فإنه بغض النظر عن تسميته ملكا كان أم رئيسا، أي بغض النظر عن طريقة وصوله إلي الحكم ،وبغض النظر عن طريقة إختياره إن تعلق الأمر بالجمهورية فقد يتم انتخابه عن طريق البرلمان أو عن طريق الشعب أو عن طريق الإثنين ، فهو غير مسؤول من الناحية السياسية عن أمور الحكم ، و لايمكن للبرلمان عزله،الأنه لديه سلطات شرفية والطرف الثاني من السلطات التنفيذية هي الحكومة المتمثلة في مجلس الوزراء ،والحكومة هي التي تتمتعبالسلطة الحقيقية في إدارة شؤون الحكم ومن ثم فهي مسؤلة عن أعمالها أمام البرلمان

التعاون و الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية و التفيذية

أولا :مظاهر التعاون

نتيجة لقيام النظام علي أساس الفصل المرن بين السلطات،نشأت عدة مظاهر للإتصال و التعاون بين السلطتين التشريعية و التفيذية .ومنه من مظاهر التعاون بين السلطتين إشتراكهما في الوظيفة التشريعية ،فالبرلمان لم يعد السلطة الوحيدة في عملية سن القوانين فالحكومة تشاركه في حق إقتراح القوانين،و نلاحظ أن معظم مشاريع القوانين تقوم السلطة التفيذية بوضعها نظرا لما تتمتع به من الخبرات التقنية و سيطرتها علي الة الدولة و بحكم إتصالها المباشر بالشعب عن طريق أجزهزتها المتعددة.

كماأن حضور أعضاء الوزارة لجلسات البرلمان،و الإشتراك في مناقشات اللجان البرلمانية المختلفة ، و شرح سياسة الحكومة بصدد الموضوعات المطروحة يمثل مظهرا هاما للإتصال و التعاون بين السلطتين .

و من ناحية أخري يستطيع البرلمان ان يشكل لجان تحقيق البرلمانية من أعضائه لتحقيق في بعض الأعمال الصادرة من السلطة التفيذية. و السلطة التشريعية تشارك أعمال الوظيفة التفيذية خاصتا في مجال العلاقات الخارجية كما هو الشأن في التصديق علي المعاهدات و اعلان الحروب ، ويجوز الجمع بين عضوية البرلمان و تولي المناصب الوزارية

ثانيا:مظاهر الرقابة المتبادلة

رأينا كيف أن لوزارة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان عن جميع أعمالها،بحيث يكون لأعضاء البرلمان حق توجيه الأسئلة و الإستجوابات بشأن السياية التي تسير عليها ، و للبرلمان الحق في سحب الثقة من الوزارة و إسقاطها. في مقابل هذه المسؤولية السياسية تملك السلطة التنفيذية حق حل البرلمان ، ومايترتبب علي ذلك من إجراء الإنتخابات لإختيار برمان جديد.و ذلك للأن حل البرلمان يعني لإحتكام الى العب لحسم النزاع الذي نشأ بين السلطتين و أدى الي هذه النتيجة، فإذا أيدي الشعب نواب البرلمان فإنه يعيدهم مرة أخرى الي مقاعدهم، أما إذا كان الشعب مع الوزارة فإنه يسقطهم .و بلإضافة الي حق البرلمان ،تملك السلطة التفيذية حق دعوة البرلمان الي الإنعقاد،وفض دورات انعقاده كما أن للوزراء حق دخول البرلمان بشرح سياسة الحكومة و الدفاع عنها. سيطرتها علي تحديد جدول أعمال البرلمان ، إذ في أغلب الأحيان تجري مناقشة المشاريع المقدمة من الحكومة قبل المشاريع المقدمة من البرلمان. وبذلك يتحقق التوازن بين السلطتين عن طريق امتلاك كل منها لحقوق معينة في مواجهة السلطة الأخرى و علي الأخص حق السلطة التشريعية في تقرير المسؤولية الوزارية و سحب الثقة من الوزارة و يقابله حق السلطة التفيذية في حل البرلمان و إجراء إنتخابات جديدة.

**تطبيق النظام البرلماني في بريطانيا**

1. **لملك (التاج):**وهو الحاكم الاعلى ومصدر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات وقد تطور النظام الملكي من مستبد ومطلق الى نظام مقيد رمز للوحدة الوطنية بدون دور سياسي أساسي في المملكة المتحدة، وقد أصبحت الملكية مقيدة من خلال الصراع الذي حدث بين الملك والنبلاء (صراع بين السلطة التنفيذية والتشريعية) والذي حدث بموجبه تحول في السلطة، وأصبح كتقليد سياسي في الأنظمة الأخرى مثل المغرب والأردن وإن كانت ليست ملكية مقيدة عكس بريطانيا التي تحولت السلطة من الملك الى البرلمان، ولقد تم هذا التطور عبر قرون عديدة من السنين الى أن وصل الى الحد الذي عنده رفعت عن الملك او الملكة كافة الصلاحيات والمسؤوليات السياسية الكبرى حيث انتقلت السلطة إلى البرلمان، علما بأن مؤسسة المجلس الملكي الخاص لايزال موجودا ويرأسه الملك ولكن لا يمارس الصلاحيات السابقة.
2. **البرلمان:**يقوم بالتشريع والتنفيذ بصفته يمثل الإرادة العامة وقد سحبت الهيئة التنفيذية من الملك من خلال الصراع الذي حدث بين الملك والبرلمان ممثلا آنذاك في مجلس اللوردات الذي استطاع أن يحد من سلطات الملك وجعل سلطاته مقيدة، وأصبح البرلمان البريطاني يشرع وينفذ، لكن مع مرور الوقت وجد البرلمان البريطاني نفسه في انه يشرع فقط ولا ينفذ إذ أصبحت الحكومة هي التي تسيطر على البرلمان بمعنى انه لا يمارس السيادة التي يتمتع بها من خلال تمثيل الإرادة الشعبية، حيث حدث صراع من نوع آخر الذي نشب بين البرلمان والحكومة التي عملت مع مرور الوقت بسحب وظيفة التنفيذ منه وجعله يقوم بوظيفة التشريع فقط، حيث أصبحت هناك تعدد في الوظائف من خلال الوظيفة التشريعية التي يقوم بها البرلمان والوظيفة التنفيذية التي تقوم بها الحكومة وهذا ما يدل على أن الهيكل هو الذي يحدد الوظيفة، وفي النظام البريطاني نجد انه هناك تداخل في الوظائف وليس انفصال، ويلاحظ انه هناك صراع بين الوظائف وأصبحت متداخلة فيما بينها، لأن البرلمان لم يعد ينفذ وأصبحت الحكومة تشرع وتنفذ ويتكون البرلمان البريطاني من مجلسين وهما :

**مجلس اللوردات:**وهو من بقايا النظام البرلماني ذي السطوة الواسعة اذ كان هو الحاكم الفعلي وأبقي عليه بعد أن جرد من صلاحياته الواسعة في اختيار النواب تعيين الوزراء والتأثير على الملك، هذا المجلس يشمل الطبقة النبيلة الارستقراطية ويتكون من عدة أصناف من اللوردات، لوردات بالوراثة وعددهم 800 لورد يعتبرون من أقرباء الملك وهم يتوارثون اللقب والمنصب، وهناك 62 لورد من الكنيسة الانكليكانية إلى جانبهم لوردات معينون مدى الحياة من قبل الملك بعد اقتراح من قبل رئيس الوزراء تقديرا لجهودهم المقدمة للبلاد ويشكل تسعة لوردات محكمة الاستئناف الكبرى معينون من قبل الملك.

**مجلس العموم:**يتكون هذا المجلس من 250 نائب منتخبون بالاقتراع العام والمباشر وتنبثق عنهم الحكومة، ودورة المجلس خمسة سنوات بعد أن كانت الى عام 1911 سبع سنوات.

1. **الحكومة :**تنبثق عن مجلس العموم وتتمتع باستقرار طيلة فترة الدورة النيابية وغالبا ما تحل الحكومة مجلس العموم قبل انتهاء دورته العادية لأجراء انتخابات جديدة، وهناك نوعان من الوزراء الوزارة بتشكيلها الكامل حيث يبلغ عدد أعضائها 21 وزير والذين يرأسهم الوزير الأول الذي له مكانة بارزة في النظام السياسي البريطاني لكونه المسئول الأول عن سياسة الوزارة ورئيس السلطة التنفيذية، وفضلا عن كونه زعيم الأغلبية البرلمانية وهو زعيم الحزب الفائز في الانتخابات الذي منح له الشعب الثقة فيه لتولي السلطة التنفيذية، مما يجعل منه مجسدا للحكومة وقائدها باستقالته تستقيل الحكومة لاعتماد مبدأ التضامن بين أعضائها، ولهذا يحرص حزب المعارضة الذي خسر في الانتخابات على إعداد حكومة الظل لتهيئة الحزب لاستلام الحكم عند فوزه في الانتخابات.